

نموذج
خطة بحث علمي مقترح
بعنوان

إجراءات التقاضي الرقمية في المملكة العربية السعودية: "
دراسة مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية
لتسجيل لدرجة الدكتوراه في القانون

إعداد
رباب عبد الله الرحيلي
٢٣٢٠٠٠١٣٠
٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

مقدمة

يشهد العالم اليوم طفرة رقمية غير مسبوقة مست مختلف القطاعات، وكان مرفق القضاء أحد أبرز المجالات التي طالها هذا التحول، لما يمثله من دعامة أساسية لضمان العدالة وصيانة الحقوق. وقد اتجهت العديد من الدول إلى إدماج الوسائل الرقمية في إجراءات التقاضي، ابتداءً من تسجيل الدعوى إلكترونياً مروراً بعقد الجلسات عن بُعد وانتهاءً بصدور الأحكام ونشرها عبر المنصات الإلكترونية، الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في تسهيل الوصول إلى العدالة وتعزيز كفاءتها.

وفي المملكة العربية السعودية، جاء التحول الرقمي القضائي ضمن إطار "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، حيث تبنت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء مبادرات متقدمة في مجال المحاكم الرقمية، هدفت إلى رفع كفاءة العمل القضائي وتخفيف الأعباء الإجرائية وتسريع البت في المنازعات.

وتتأكد أهمية دراسة هذا الموضوع في ضوء التحديات التي تواجه التحول الرقمي في إجراءات التقاضي، سواء من الناحية التشريعية أو التقنية أو من حيث ضمانات العدالة للمتقاضين. كما أن مقارنة التجربة السعودية بنماذج دولية ناجحة، مثل تجربة الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، يتيح استجلاء أوجه القوة والقصور، واستخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير النظام القضائي السعودي بما يعزز من جودة العدالة الرقمية وفعاليتها.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة من التحولات الجذرية التي يشهدها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث تمثل المبادرات العدلية الحديثة، مثل "منصة ناجز" و"خدمة التقاضي الإلكتروني"، نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، تستدعي دراسة مدى فاعليتها في تحقيق العدالة وضمان الحقوق الإجرائية للمتقاضين.

وتكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على إجراءات التقاضي الرقمية بوصفها العمود الفقري لأي عملية قضائية عادلة، وتحليلها في ضوء الضوابط النظامية، والبنية التقنية، والتحديات القضائية. كما تسلط الدراسة الضوء على تجربة المملكة مقارنة بتجربتين رائدتين هما الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، حيث تمثل الأولى نموذجاً إقليمياً متقدماً في الرقمنة القضائية من خلال "محكمة المستقبل"، بينما تمثل سنغافورة أحد أبرز النماذج العالمية في مجال القضاء المؤتمت وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، مما يضيف على هذه الدراسة قيمة علمية مضافة، ويمنحها بعداً مقارناً أكثر عمقاً ودقة.

وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في كونها تقدم تحليلاً تأصيلياً قانونياً للتشريعات والإجراءات ذات الصلة بالتقاضي الرقمي، بما يسهم في سد فجوة بحثية قائمة في الدراسات القانونية العربية، ويمنح الباحثين والمهتمين "يشكل فقه القضاء الرقمي إطاراً مرجعياً لفهم العلاقة بين التكنولوجيا ومتطلبات تحقيق العدالة".

والعدالة. كما تنطوي هذه الدراسة على بُعد عملي يتمثل في صياغة توصيات قابلة للتنفيذ موجهة إلى صناع القرار في القطاع العدلي، تسهم في دعم مسيرة تطوير المنظومة القضائية الرقمية، وتعزيز ثقة المتقاضين في فاعلية وعدالة النظام القضائي الإلكتروني في المملكة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في مجال إجراءات التقاضي القضائية، وبيان أبعاده القانونية والتنظيمية.
٢. دراسة الأطر النظامية والتنظيمية التي تحكم إجراءات التقاضي الرقمية في المملكة العربية السعودية، ومدى نضجها وتكاملها مع متطلبات البيئة العدلية الرقمية.
٣. مقارنة إجراءات التقاضي الرقمي في المملكة مع النموذجين الإماراتي والسنغافوري، بهدف استخلاص الفروق الجوهرية في الأطر الإجرائية والبنية التقنية والضمانات العدالة.
٤. تقييم مدى التزام إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية بالضمانات الإجرائية الأساسية، مثل حق الدفاع، وعلنية الجلسات، والمساواة بين الخصوم.
٥. تقديم توصيات عملية وتشريعية تسهم في تطوير إجراءات التقاضي الرقمي في المملكة، مستفادة من النماذج المقارنة، بما يعزز من كفاءة العدالة الرقمية ويضمن حقوق المتقاضين.

إشكالية البحث:

يشهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية تحولاً متسارعاً نحو الرقمنة، خصوصاً في مجال إجراءات التقاضي، من خلال تفعيل المنصات الإلكترونية واعتماد تقنيات حديثة لإدارة الدعاوى، بما يعكس التوجه نحو تعزيز الكفاءة والشفافية وضمان سهولة الوصول إلى العدالة. غير أن هذا التحول يطرح تساؤلات حول مدى قدرته على تحقيق العدالة الفعالة وصون حقوق المتقاضين، في ظل تحديات تتعلق بمدى نضج الأطر التشريعية، وفعالية البنية التقنية، وتكامل الضمانات الإجرائية مع متطلبات العدالة الرقمية.

وتتمثل الإشكالية المركزية في :

مدى نجاعة التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية في تحقيق العدالة الفعالة وضمان حقوق المتقاضين، وذلك في ضوء المقارنة مع التجربتين الإماراتية والسنغافورية كنماذج رائدة إقليمياً ودولياً .

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية في تعزيز العدالة وضمان الحقوق، مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية؟

التساؤلات الفرعية:

١. ما مدى جاهزية الإطار التشريعي والتنظيمي السعودي لدعم التحول الرقمي في إجراءات التقاضي؟

٢. إلى أي حد تسهم البنية التقنية الرقمية في المملكة في ضمان فاعلية وموثوقية إجراءات التقاضي الإلكتروني؟
٣. ما مدى تأثير التحول الرقمي في إجراءات التقاضي على الضمانات القانونية الأساسية للمتقاضين، ولا سيما مبدأ العلنية وحق الدفاع والمساواة بين الخصوم؟
٤. ما أبرز ملامح التجربتين الإماراتية والسعودية في مجال التحول الرقمي لإجراءات التقاضي، وما أوجه الشبه والاختلاف مع التجربة السعودية؟
٥. ما التحديات العملية والقانونية التي تواجه المملكة في هذا المجال، وما السبل الممكنة للاستفادة من التجارب المقارنة لتطوير النظام السعودي؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- ١- أن التحول الرقمي أسهم بشكل إيجابي في تطوير النظام القضائي السعودي.
- ٢- أن هناك تحديات تنظيمية وتشريعية ما زالت تعيق التحول الرقمي الكامل.
- ٣- أن الاستفادة من التجارب الدولية قد تسهم في تطوير نموذج رقمي قضائي أكثر تكاملاً وفعالية في المملكة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على توظيف مناهج علمية متعددة تتكامل فيما بينها، بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة وتحليل موضوعها بصورة منهجية دقيقة وشاملة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**
يستخدم هذا المنهج لتحليل النصوص النظامية ذات العلاقة بإجراءات التقاضي الرقمية في المملكة العربية السعودية، مثل الأنظمة القضائية واللوائح التنفيذية الصادرة عن وزارة العدل، وكذلك تحليل المبادرات العدلية الرقمية مثل منصة "ناجز" وخدمة "التقاضي الإلكتروني" يعتمد هذا المنهج على تحليل الأطر النظامية والتقنية المرتبطة بإجراءات التقاضي الرقمية، من خلال عرضها بشكل وصفي مفصل، ثم تقويم مدى توافقها مع المبادئ الأساسية للعدالة الإجرائية.
- **"المنهج المقارن:**
يوظف هذا المنهج للمقارنة بين تجربة المملكة العربية السعودية وتجربتين قضائيتين محددين هما : دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة .وتتم المقارنة في إطار محور محدد هو إجراءات التقاضي الرقمية، وذلك لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث من حيث البنية التقنية، الإطار الإجرائي، والضمانات القانونية المرافقة للإجراءات الرقمية، مع مراعاة خصوصية كل نظام قانوني.
- **المنهج الاستشراقي (بشكل محدود):**
لا يعتمد هذا المنهج كأساس في التحليل القانوني، وإنما يستخدم في القسم الختامي من الدراسة عند صياغة التوصيات، حيث يتم تقديم رؤية تطويرية مستقبلية لإجراءات التقاضي الرقمي في المملكة، استناداً إلى النتائج الفعلية للدراسة والمقارنة الدولية.

مخطط البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده.
- المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمرتكزات.
- المبحث الثالث: نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية

- المبحث الأول: المبادرات والمشاريع التقنية في مجال التقاضي الرقمي.
- المبحث الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لإجراءات التقاضي الإلكترونية.
- المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي على ضمانات المتقاضين وفاعلية العدالة.

الفصل الثالث: التجربتان الإماراتية والسنغافورية في إجراءات التقاضي الرقمية

- المبحث الأول: التجربة الإماراتية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة.
- المبحث الثاني: التجربة السنغافورية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة.

الفصل الرابع: المقارنة بين التجارب واستخلاص الدروس

- المبحث الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين السعودية والإمارات وسنغافورة.
- المبحث الثاني: التحديات والفرص في ضوء التجارب المقارنة.

الخاتمة

- أولاً: النتائج الرئيسية.
- ثانياً: التوصيات العملية لتطوير إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية.

الخاتمة:

□ النتائج: التقدم الرقمي في السعودية ملحوظ، لكنه بحاجة إلى تشريعات أكثر مرونة، وبنية تحتية أكثر تكاملاً

(Al-Ketbi, ٢٠٢١).

□ التوصيات: إنشاء منصة قضائية موحدة، اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل تدريجي، تعديل بعض التشريعات

(البسام، ٢٠٢١).

□ الرؤية المستقبلية: قضاء رقمي ذكي يعتمد على البيانات ويضمن العدالة الناجزة.

المراجع:

أولاً: مراجع عربية:

١. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٢). *التحول الرقمي في القضاء السعودي: رؤية مستقبلية*. الرياض: وزارة العدل.
٢. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢١). *منصة ناجز الإلكترونية: التقرير السنوي*. الرياض: وزارة العدل.
٣. الزهراني، محمد. (٢٠٢٠). *المحاكم الرقمية في السعودية: دراسة تحليلية*. جدة: دار الفكر القانوني.
٤. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٣). *التقرير السنوي عن إنجازات الوزارة في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠*. الرياض: وزارة العدل.
٥. مجلس القضاء الإداري السعودي. (٢٠٢٤). *التحول الرقمي الكامل في المحاكم الإدارية*. الرياض: مجلس القضاء الإداري.
٦. وزارة العدل الإماراتية. (٢٠٢٢). *المبادرات الرقمية في القضاء الإماراتي*. أبو ظبي: وزارة العدل.
٧. وزارة العدل السنغافورية. (٢٠٢١). *نظام التقاضي الإلكتروني في سنغافورة eLitigation*: سنغافورة: وزارة العدل.
٨. العدالة الرقمية في سنغافورة. (٢٠٢٣). *نظرة عامة على نظام eLitigation سنغافورة*: وزارة العدل

مراجع أجنبية:

١. Al-Mutairi, A. N., & Bin Muhaya, F. T. (٢٠٢٣). *The impact of the Najiz system on the services provided by the Ministry of Justice in Saudi Arabia*. *International Journal on Orange Technologies*, 5(5), ١٨٩-٢٠٦.
٢. Saudi Gazette. (٢٠٢٥, January ٢٧). *98% of 2.3 million court sessions in Saudi Arabia were held remotely in 2024*. Retrieved from <https://www.saudigazette.com.sa>
٣. Saudi Gazette. (٢٠٢٥, May ٢٨). *Saudi Judiciary moves toward full digital transformation*. Retrieved from <https://www.saudigazette.com.sa>
٤. Saudi Gazette. (٢٠٢٣, March ٦). *Justice Minister: Digital transformation is the future of judiciary*. Retrieved from <https://www.saudigazette.com.sa>
٥. Al Arabiya English. (٢٠٢٠, February ١٧). *Saudi Arabia embracing digital transformation: Ministry of Justice*. Retrieved from <https://english.alarabiya.net>
٦. Asharq Al-Awsat. (٢٠٢٠, February ٨). *Digital transformation is 'vital catalyst for change' – Saudi Ministry of Justice*. Retrieved from <https://english.aawsat.com>
٧. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (٢٠٢٠). *E-Justice and digital courts: A global overview*. Vienna: UNODC.
٨. Berman, J., & Kaufman, L. (٢٠١٩). *Digital courts and access to justice: International perspectives*. New York: LegalTech Press.
٩. The Official UAE Government Portal. (٢٠٢٤, July ١٨). *Smart transformation of the judicial system*. Retrieved from <https://u.ae>
١٠. Al Kattan, S. (٢٠٢٤). *Digital justice: Model of the United Arab Emirates*. *Journal of Law and Sustainable Development*, 12(١), ١-١٧

١١. Wikipedia contributors. (n.d.). *Integrated Electronic Litigation System*. In *Wikipedia*. Retrieved from
١٢. Wikipedia contributors. (n.d.). *Electronic Filing System*. In *Wikipedia*. Retrieved from
١٣. Wikipedia contributors. (n.d.). *ICMS Singapore*. In *Wikipedia*. Retrieved from

قواعد بيانات ومجلات إلكترونية:

- مجلة Journal of Law and Technology
- *International Journal of Digital Law*
- قاعدة بيانات HeinOnline
- قاعدة بيانات ScienceDirect